متطلبات الإصلاح المؤسساتي لتحقيق النمو الإقتصادي –مع الإشارة لحالة الجزائر للفترة (2009-2019)

Institutional reform requirements for economic growth– With reference to the case of Algeria for the period (2009-2019) -

سليمة عابد*	بوحفص حاكمي
abed.salima@univ-oran2.dz	Hakmi.bouhafs@univ-oran2.dz
مخبر إ،إ، إ ،الجهوي والإقليمي/ جامعة وهران 02	مخبر إ،إ، إ ،الجهوي والإقليمي/ جامعة وهران 02

تاريخ التقديم:2021/09/20 تاريخ القبول: 2021/12/16 تاريخ النشر: 2021/12/30

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية بإظهار أن فروقات التنمية بين مختلف الدول، فسرته النظرية المؤسساتية لرفع معدلات النمو الإقتصادي؛ والجزائر كغيرها من الدول تبنت العديد من الإصلاحات الهيكلية وذلك بالتركيز على محتوى الإصلاحات المؤسساتية ودورها في النمو الإقتصادي وإسقاط ذلك على حالة الجزائر ومدى وفائها للإصلاحات المؤسساتية للفترة (2019/2009) بإتباع المنهج الوصفي التحليلي وقد خلصت الدراسة إلى أن دون بناء مؤسسات على مستوى من المهنية والمسؤولية في مختلف المجالات، فإن النمو لا يكون مضمون، بل قد يأخذ التطور منحى عشوائي.

الكلمات المفتاحية: الإصلاحات المؤسساتية، مؤشرات الحوكمة، القوانين والتشريعات، النوعية المؤسساتية، النمو الإقتصادي.

تصنيف JEL: D02, D23.

Abstract:

This paper aims to show that the differences in development among different countries are their institutional theory travel , to raise rates of economic growth rates ;Algeria, like other countries, has adopted many structural reforms, focusing on the content of institutional reforms and their role in economic growth, and dropping this on the situation in Algeria and the extent to which institutional reforms have been implemented for the period (2009/2019) have been implemented through the analytical descriptive approach, and the study concluded that they have not built institutions at a level of professionalism and responsibility in various, growth is not guaranteed, but development can take a random approach.

Key words: Institutional reforms; Governance indicators; laws and legislations; Institutional quality; Economic growth.

JEL Classification Codes : D02, D23.

* المؤلف المراسل

تمهيد:

عرف الاقتصاد الجزائري العديد من الإصلاحات الإقتصادية مع مطلع التسعينات، فيما عرف ببرنامج الإصلاح الاقتصادي والذي يرتكز من مكونين أساسيين وهما **برنامج التثبيت والتكييف الهيكلي**؛ تحت ما أسموه بالجيل الأول من الإصلاحات؛ وكغيره من البرامج والأنظمة الاقتصادية فانه يشمل على ما هو ايجابي وسلبي للبعض الأخر، ومن الأسباب الداعية إلى الجيل الثاني من الإصلاحات نذكر محدودية نتائج الجيل الأول، واقتصاره على الجوانب النقدية والمالية وتركيزه على المتغيرات الكلية وإغفال البعد المؤسسي (المتغيرات الجزئية)؛ وعلى هذا الأساس فان العديد من العراقيل التي تحد من عملية الانتقال تعود في أغلبها إلى عدم فهم أو عدم وجود منظومة مؤسساتية تسند هذا الانتقال وتساعد على الأداء الجيد والفعال للاقتصاد؛ وبناءا على ذلك انتهجت الجزائر في سنة 2016 نموذج نمو جديد، يرتكز على مدخل جديد للسياسة المالية وتنويع الاقتصاد مع مشارف سنة 2030، والذي سيغير هيكل الاقتصاد الجزائري مرورا عبر ثلاثة مراحل أساسية بدءا بمرحلة الاقلاع التي ترتكز على تهيئة ظروف مناخ الاستثمار للانطلاق نحو التصدير وكبح عجز الميزانية، فالمرحلة الانتقالية التي ستنطلق مع بداية سنة 2020 وهي في نفس الوقت مرحلة للاستدراك والتكيف مع المعطيات والمتطلبات الجديدة، فالمرحلة الأخيرة التي ستنطلق في سنة 2025 والتي ستحقق الأهداف المسطرة من طرف النموذج الجديد.

إشكالية البحث :لمعالجة الموضوع تطرح هذه الدراسة الاشكالية التالية:

ما مدى وفاء الجزائر لمتطلبات الإصلاح المؤسساتي لتحقيق النمو الإقتصادي؟

فرضيات البحث: تعتمد الدراسة على الفرضية التالية:

عدم وفاء الجزائر بشكل كبير على الإصلاحات المؤسساتية، لتحقيق النمو الاقتصادي.

منهجية البحث :تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

أهمية البحث :يكتسي البحث أهمية كبيرة في كونه يعطينا فكرة شاملة عن أهمية الإقتصاد المؤسساتي وكل ما يطرحه من علاجات لجميع المشاكل الإقتصادية خاصة على المستوى الجزئي؛ والتي لها دور فعال، في زيادة النمو الإقتصادي، وكذلك معرفة سعي الجزائر في إتباع بعض السياسيات المطروحة والمتعلقة بإصلاحات الجيل الثاني؛

أهداف البحث: نهدف من خلال هذه الورقة الوصول إلى مجموعة من الأهداف النظرية والتقييمية تتمثل في:

- معرفة محتوى الجيل الثاني للإصلاحات المؤسساتية؛
- معرفة النتائج التي توصل إليها؛

- معرفة أهمية الإصلاحات المؤسساتية في دعم النمو الإقتصادي وإسقاطه على حالة الجزائر.

خطة الدراسة :تعتمد الدراسة على الخطة الآتية:

- الأعمال المؤسسة للجيل الثاني من الإصلاحات؛
- دور الإصلاحات المؤسساتية في النمو الإقتصادي؛
- الإصلاحات المؤسساتية في الجزائر؛
- مدى مساهمة الإصلاحات المؤسساتية في الجزائر في النمو الإقتصادي.
- وأخيرا خاتمة نلخص فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

أولا: الأعمال المؤسسة للجيل الثاني من الإصلاحات:

1. الجيل الثاني للإصلاحات المؤسساتية:

يمكن القول إن الإصلاحات المؤسساتية تعد المحور الرئيسي للجيل الثاني من الإصلاحات؛ تدعمها مجموعة أعمال المؤسسات المالية الدولية وأعمال بعض الإقتصاديين والتي يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

1.1 أعمال جوزيف ستيجلتز:

تأثر ستيجلتز ببعض أفكار المدرسة الكنزية؛ يؤمن بأهمية تدخل الدولة في عملية ضبط وتقنين النشاط الاقتصادي، ويرى بأن الأسواق لا تملك القدرة على الوصول تلقائيا إلى حالة التوازن؛ وإن تُركت لنفسها تؤول إلى الفوضى؛ فحسبه (1998) **التغيير الإجتماعي والمؤسساتي هو الجزء المركزي للجيل الثاني من الإصلاحات**، حيث إرتكز في كتابه «la grande désillusion» على أمثلة، لإبراز" **طرق جديدة للوصول إلى السوق"** ، والتي من أهمها: (Wampfler, 2002)

2.1. أعمال داني رودريك:

طرح Dani Rodrik، فكرة توسيع إجماع واشنطن بإضافة مقاييس تكميلية لأوامر وليامسون (E.berr & F.combarnous, 2005, p. 29)؛ والتي تهدف على الذهاب إلى الإصلاحات المؤسساتية. (Rodrik D. , Getting institutions right, 2004, p. 2)؛ فحسب داني رودريك يوجد أربع أنواع من المؤسسات: (Rodrik & Subramanian, 2003, p. 32)

***مؤسسات حقوق الملكية والعقود؛ *مؤسسات تنظيم السوق؛ *مؤسسات إستقرار السوق؛**

***مؤسسات شرعية السوق؛**

الجدول رقم (01): إجماع واشنطن وإجماع واشنطن الموسع

إجماع واشنطن	إجماع واشنطن الموسع
– إنضباط المالية العامة.	– حوكمة الشركات.
– إعادة ترتيب أولويات النفقات العامة.	– مكافحة الفساد.
– الإصلاح الضريبي.	– مرونة أسواق العمل.
– تحرير أسعار الفائدة.	– الانضمام إلى ضوابط منظمة التجارة العالمية.
– سعر صرف تنافسي.	– الإنضمام إلى المعايير المالية الدولية.
– تحرير التجارة.	– فتح حساب رأس المال بحذر.
– الإنفتاح على الإستثمار الأجنبي الداخل.	– أنظمة أسعار الصرف غير وسيطة.
– الخوصصة.	– إستقلالية البنوك المركزية/إستهداف التضخم.
– إلغاء القيود.	– شبكات الأمان الاجتماعي.
– حماية حقوق الملكية	– محاربة الفقر.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- E. berr, f. combarnous, (2005): « le suivi de consensus de Washington, économie applique », tome LVIII, n°2, p 29. http://alter.developpement.free.fr/dvpt/prevostNEIetRSGEcosoc.
- Dani Rodrik, (2004): "Growth strategies", Harvard University, John F. Kennedy School of Government, august. at: http://ksghome.harvard.edu/~drodrik/publications.html

3.1. أعمال المؤسسات المالية الدولية والمبادرات الدولية:

من خلال إبراز المجالات ذات الصلة بالجوانب الهيكلية والاجتماعية والبشرية للتنمية؛ والتي تمثلت في:

- الحكومة الجيدة والنظيفة؛
- الجهاز القانوني والقضائي الفعال؛
- النظام المالي الجيد التنظيم والخاضع للإشراف؛
- شبكة الأمان الاجتماعي والبرامج الإجتماعية. (جيمس و و، 2001، الصفحات 85-87).

كما صدرت تقارير البنك الدولي وتوقعات صندوق النقد الدولي عن أهمية الإصلاحات المؤسساتية منها:

✓ التأكيد على أن الحكم الراشد ضروري من أجل العمل الجيد للسوق، وحدد للدولة خمس وظائف أساسية : **تثبيت النظام القانوني، إستقرار الإقتصاد الكلي، الإستثمار في الخدمات الأساسية والبنية التحتية، حماية البيئة، تدعيم الإنصاف**. (E.berr & F.combarnous, 2005, p. 29)

- ✓ التأكيد على أهمية بناء المؤسسات اللازمة لعمل السوق، وكيف تدعم المؤسسات السوق، وما الذي يجعل المؤسسات تعمل وكيف يمكن بناؤها.(World Bank, 2002, p. III)
- ✓ بحث صندوق النقد الدولي الأسباب التي تجعل بعض الدول تنمو أسرع من غيرها؛ إجابة صندوق النقد الدولي كانت واضحة :إنها **نوعية المؤسسات التي تؤدي إلى ثروة الأمم**. (تقرير توقعات الإقتصاد العالمي World« economic outlook, Growth and institution 2003»).
- ✓ التشديد على دور **الإصلاح المؤسساتي** بإعتباره حجر الزاوية؛ يتمثل الهدف في زيادة الفعالية للجهات العامة ومؤسسات السوق التي تنفذ عن طريقها اللوائح. (البنك الدولي، 2009).
- ✓ التأكيد على أن **البيئة المؤسساتية** أحد المحاور السبعة للتنمية المالية (البيئة المؤسساتية، بيئة الأعمال، الإستقرار المالي، الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية، الأسواق المالية). (تقرير التنمية المالية (2010)).

2. نتائج الجيل الثاني للإصلاحات المؤسساتية:

1.2. نهاية إجماع واشنطن واستمرار ازدواجية المعايير:

التفكير الجيد في سياسات "**إجماع واشنطن**"؛ وبعد الفشل الذي منيت به، ليقول ويليامسون (Williamson J. , 2000, pp. 251-264) أن تلك القائمة من السياسات تم تفسيرها بشكل خاطئ؛ كما يشير Dani Rodrik (Rodrik D. , 2001)أنه لم تترك أبدا المساحة للبلدان النامية لوضع تصورها الخاص والمتوافق مع ظروفها؛ يشير Drahos (Drahos, 2005) فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية، فالغرب الذي استفاد في بداية إنشاء قاعدته الصناعية من قواعد مخففة يطلب حاليا من دول العالم الثالث أن تلتزم بقواعد حقوق ملكية فكرية صارمة؛ والمثير للدهشة هو أن الأزمة الآسيوية حدثت فعليا بسبب اتباع تلك الدول لتوصيات المؤسسات المالية بفتح اقتصاداتها أدت لذلك الانهيار ثم جاءت الوصفة لعلاج الأزمة في صورة مزيد من الخفض في الإنفاق الحكومي مع أن الغرب نفسه تعامل مع الأزمة المالية في العام 2007 بمزيد من الإنفاق الحكومي؛ إنها الازدواجية في المعايير: **غير مسموح لكم بفعل الأمر الذي نفعله نحن**؛ يقول Joseph Stiglitz (Serra & Stiglitz, 2008)أن كوريا الجنوبية لو كانت ظلت حبيسة "**نظرية الميزة التنافسية**" التي روج، لها العديد من الاقتصاديين القابعين في مقرات المؤسسات المالية الدولية.

2.2. تجديد التركيز من السوق إلى المؤسسات:

توصيات وتحاليل إقتصاديات التنمية التي كانت تركز في السابق على دور الأسواق؛ تركز الآن على المؤسسات؛ كنتيجة لإسهامات"**North**" في الإقتصاد المؤسساتي، وكنتيجة لبعض الإخفاقات في التجارب الإنتقالية، التي إنتقلت من " **الخوصصة، التحرير، الإستقرار**" إلى **إصلاحات الحوكمة**(Dutraive, 2009) ؛ لقد كان الجديد في إقتصاد التنمية هو إدراك الدور الحاسم للمؤسسات في السماح للإقتصاد بالعمل بطريقة فعالة، (Williamson J. , 2003, p. 13) حيث أيد البنك الدولي أهمية الإصلاحات المؤسساتية، والتي تعرف بـ " **الأسس الميكرو إقتصادية للنمو**". (World bank, 2004, pp. 11-12)

3.2. أولوية المؤسسات:

يبدو من عمل "**رودريك**" والآخرين أن نوعية المؤسسات تأتي في الترتيب الأول، لأنها تؤدي إلى فعالية السوق ودعم النمو الإقتصادي، حيث أن مؤسسات أفضل وحماية أفضل لحقوق الملكية تؤدي إلى زيادة الإستثمار وتعزيز التقدم التكنولوجي وبالتالي رفع مستوى الدخل كما أن المؤسسات الجيدة يمكن أيضا أن تكون نتيجة للتنمية الإقتصادية على الأقل لأن الطلب على المؤسسات الجيدة يرتفع عندما تصبح الدولة ومواطنيها أكثر ثراء؛ ويؤكد "**North**" بأن التفسير الرئيسي للإختلاف في مسارات وإيقاعات النمو بين البلدان يكمن في الإختلاف في مؤسساتها؛ فإذا كانت البنية المادية تتوافق مع الجانب المادي للإقتصاد" **hardware**" فإن المؤسسات توفر جانب البرمجة ،"**software**".

4.2. مقاربات الإصلاحات الإقتصادية:

بالنظر للطبيعة الأكثر مؤسساتية للجيل الثاني من الإصلاحات، يتم تناوله من خلال مقاربتين:

- **مقاربة الإنتقال إلى إقتصاد السوق**. (Aglietta & Moatt, 2000, p. 101) خبرة الإنتقال هذه أدت إلى توسيع مفهوم الإصلاحات الهيكلية، فلقد أكدت على أهمية الجيل الثاني من الإصلاحات، من خلال تعزيز الإطار القانوني للنشاط الإقتصادي، تعزيز الدولة خاصة في الميدان الضريبي، سلامة القطاع المالي، بنية إدارة الإقتصاد؛ (Aglietta & Moatt, 2000, pp. 102-103)هذا البرنامج وضع الدول الإنتقالية على طريق إقتصاد السوق، لكن عدم كفاية الإصلاحات المؤسساتية جعل من الضروري الإنتقال من الإقتصاد الليبيرالي إلى الإقتصاد المؤسساتي فمنذ ذلك الحين ينصب الاهتمام على تعزيز المؤسسات اللازمة لدعم إقتصاد السوق، حيث أصبحت الأولوية الإقتصادية للإنتقال أكثر سياسية، مؤسساتية، وتنظيمية(Andreff, 2006) ، وعليه قدمت مرحلة ثانية للإنتقال أكثر مؤسساتية، كجيل ثاني للإصلاحات تأكدت أهميته، على خلفية المشاكل الناتجة عن إجماع واشنطن. (Andreff, 2007, p. 242)

- **مقاربة التنمية**: تلخصت النظرة إلى أن تفاوت الأداء التنموي للدول لا يكمن في الظروف الإبتدائية؛ إنما في السياسات المتبعة، وأن فقر دولة ما لا يكمن في" الحلقة المفرغة للفقر" وإنما في" فقر السياسات " ومن ثم فإن إهتمام صناع القرار لا بد أن يكون على الأسواق والأسعار و الحوافز؛ إن الفلسفة التنموية لإجماع واشنطن" ، تعتبر أن النمو الإقتصادي هو المفتاح لحل مشكلات المجتمع النامي، وأن السوق هو الكفيل بإحداث النمو؛ أي أن النمو الإقتصادي عمل تلقائي يمكن أن يقع إذا ما أزيلت العقبات التي تعترض عمل قوى السوق (العيسوي، 2001، صفحة 38) وهناك موقف وسط تبناه مؤيدو ما يسمى بالإقتصاد الجديد للمؤسسات والذي يرى أن الدولة والمؤسسات التابعة لها أمور أساسية لا مفر منها في إجراءات التنمية، إيجابيات مثل هذه المقاربة المؤسساتية تكمن في إتاحة مجال للتفكير في الدور الجديد للدولة في إطار الإنتقال إلى إقتصاد السوق؛ فالسوق والدولة ليسا متكاملان لأنه يتوجب على الثانية أن تضع الركائز المؤسساتية الضرورية لعمل الأولى (Albagli, 2005, p. 53).

ثانيا. دور الإصلاحات المؤسساتية في النمو الاقتصادي:

1. دور المؤسسات في تحقيق النمو الإقتصادي:

إن الإختلاف في المؤسسات الإقتصادية هي المحدد الرئيسي للإختلاف في النمو الإقتصادي فالفرد هو المسؤول عن تنظيم المجتمع وهذا ما يحدد رخاءه أو شقاءه؛ والمؤسسات الجيدة تحفز الأعوان الإقتصاديين من خلال تأثيرها في الإستثمار ورأس المال البشري والمادي، التكنولوجيا وتنظيم الإنتاج؛ توفر حماية حقوق الملكية والتي هي عامل أساسي للنمو؛ فهي لا تؤثر فقط على حجم الكعكة بل على تقسيمها، أي لا تحدد فقط إمكانات الإنتاج بل أيضا النتائج الإقتصادية؛ ((Acemoglu, Johnson, & Robinson, 2005, PP. 388-407 لهذه الأسباب ظهر الجيل الثاني من تحديات التنمية التي تركز على تحسين البيئة المؤسسية وتفعيل دورها في حفز آليات السوق؛ غير أن الحلول المؤسساتية والتي تحسن الأداء الإقتصادي في بيئة معينة ربما تكون غير ملائمة في بيئة أخرى إذا لم تتوفر الأعراف والمؤسسات المكملة وآليات التطبيق (النجاح الصيني والإخفاق الروسي أفضل مثال)؛ وكما يقول "دوغلاس نورث "**إن نقل القوانين السياسية والإقتصادية للإقتصاديات الغربية المتطورة إلى اقتصاديات العالم الثالث وشرق أوربا ليس شرطا كافيا للآداء الإقتصادي الجيد**"؛ (الغزالي، 2007، صفحة 14)

2. آلية تأثير المؤسسات على النمو الاقتصادي:

يسهم "North " في توضيح كيفية تأثير المؤسسات على الأداءات الإقتصادية فهي تحقق قبل كل شيء الأمن وتقلص من عدم اليقين المرافق لكل أنواع المعاملات الإقتصادية، بالإضافة إلى ذلك فهي تولد بعض الحوافز

للأعمال الإقتصادية، على سبيل المثال تراكم رأس المال أو جهود التعليم بما أنها شرط دافع للأعمال والإستثمار (Dutraive, 2009) ؛ وحسب تقرير التنمية في العالم بناء المؤسسات للسوق، تقوم المؤسسات بثلاث أمور أساسية: (World Bank, 2002, p. 8)

- نقل المعلومات: حول ظروف السوق، كشركات المحاسبة، وسائل الإعلام...إلخ؛
- إنفاذ حقوق الملكية والعقود: تحدد من يحصل على ماذا ومتى، والتي تعتبر أساسية لتنمية السوق؛
- إدارة المنافسة في الأسواق: من خلال تكلفة المعاملات وشفافيتها. (الكواز، 2011، صفحة 34) .

ثالثا. الإصلاحات المؤسساتية في الجزائر:

1. واقع الجزائر حسب أهم المؤشرات المؤسساتية:

1.1. مؤشرات الحوكمة:

من خلال الإصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية التي قامت بها الجزائر تماشيا مع المعايير الدولية وبرامج الأمم المتحدة الإنمائي للألفية، حول معايير الحكم الراشد تظهر القيم التالية:

الجدول رقم (02): تطور مؤشرات الحكم في الجزائر خلال الفترة (2009-2018)

المؤشر	التعبيرعن الرأي	الإستقرار السياسي	فاعلية الحكومة	نوعية التنظيمات	سيادة القانون	ضبط الفساد
2009	-1.04	-1.20	-0.58	-1.07	-0.79	-0.58
2010	-1.02	-1.26	-0.48	-1.17	-0.78	-0.52
2011	-1.00	-1.36	-0.56	-1.19	-0.81	-0.54
2012	-0.91	-1.33	-0.53	-1.28	-0.77	-0.50
2013	-0.89	-1.20	-0.53	-1.17	-0.69	-0.47
2014	-0.82	-1.19	-0.48	-1.28	-0.77	-0.60
2015	-0.85	-1.09	-0.50	-1.17	-0.86	-0.65
2016	-0.86	-1.10	-0.53	-1.17	-0.86	-0.68
2017	-0.90	-0.92	-0.59	1.20	-0.86	-0.60
2018	-0.98	-0.79	-0.44	-1.26	-0.78	-0.64
قيمة المؤشر تتراوح بين (-2.5 و+2.5) أي أدنى مستوى للمؤشر 2.5- وأعلى قيمة للمؤشر 2.5+						

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج إدارة الحكم في الدول العربية.

ومما سبق يمكن القول بأنّ منهج الحكم الرشيد يشمل كافة الجوانب السياسية (مؤشر التعبير عن الرأي والمساءلة؛ مؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف)؛ الاقتصادية (مؤشر فاعلية الحكومة؛ مؤشر نوعية التنظيمات) والقانونية (مؤشر سيادة القانون؛ مؤشر ضبط الفساد)؛ أما القراءة التفسيرية لهذه المؤشرات

تؤكد أن الجزائر غير مستقرة سياسيا يهيمن عليها الفساد؛ وبالتالي لا تعتبر كدولة قانون، وليس لديها مؤسسات قادرة على إدارة النزاعات، بشفافية ديمقراطية؛ فأغلب المؤشرات سلبية ومتناقصة.

2.1. مؤشر مدركات الفساد:

مؤشر منظمة الشفافية الدولية، الذي يعكس مدى إدراك وجود الفساد بتدرجه من الصفر **(0)** إلى عشرة **(10)** حيث الصفر يعبر عن سيطرة الفساد بشكل كلي، وتمثل الدرجة العاشرة وضعية الخلو من الفساد.

الجدول رقم: (03) ترتيب الجزائر بمؤشر مدركات الفساد خلال الفترة (2009-2019)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد الدول	180	178	176	177	177	177	168	176	180	180	180
الترتيب	111	105	112	105	94	100	88	108	112	105	106

Source:http://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index2019

حسب الجدول فالجزائر توجد ضمن مجموعة البلدان المتأخرة، على الرغم من الترسانة القانونية والمؤسسية المستحدثة؛ كقانون 06/01 المؤرخ في 20 فيفري 2006؛ والأجهزة الرقابية (مشري، 2008، صفحة 3) حسب ما تنص عليه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الموقعة عليها؛ وتزامنت هذه الوضعية مع انطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي والذي خصص له غلاف مالي تجاوز 386 مليار دولار، الأمر الذي أعطى فرصة لأصحاب النفوذ لممارسة الفساد ما يفسر المراتب المتأخرة عالميا.

3.1. مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال:

إن الاقتصادات مرتّبة، من 1 إلى 190 لسنة 2019 سهولة ممارسة أنشطة الأعمال فيها، بحيث يكون الإقتصاد الأفضل في المرتبة الأولى؛ ويحسب هذا المؤشر معدل تصنيف البلد المئوي بناء على مجموعة من 10 مؤشرات، مع إعطاء وزن متساوٍ لكل موضوع؛ وفيما يلي عرض الترتيب للفترة (2019/2012):

الجدول رقم (04) ترتيب الجزائر بين سنتي 2012 و2019 في سهولة ممارسة أنشطة الأعمال:

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الترتيب/ عدد الدول	/148 183	/152 185	/153 189	/154 189	/163 189	/156 190	/166 190	/157 190

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير ممارسة أنشطة الأعمال (2012 إلى 2019)

سجلت الجزائر تراجعا؛ حتى سنة2017 حيث عرفت تحسنا في ممارسة الأعمال بترتيب 156 من مجموع 190 دولة شملها التقرير مقارنة مع 163 سنة 2016 وذلك نتيجة الإصلاحات التي فتحتها الجزائر بتخفيف الضغط

الضريبي على رقم أعمال الشركات وتسهيل الحصول على رخص البناء وزيادة الشفافية في تعريفة الكهرباء؛ ثم عرفت تراجعا لعام 2018 وتحسن لسنة 2019 في الترتيب 157 من أصل 190 دولة.

4.1. محور المؤسسات لتقرير التنافسية العالمي:

يعد تقرير التنافسية العالمي السنوي من أهم مؤشرات القياس الاقتصادية في العالم، لاسيما وأنه يقيس قطاعات مختلفة، منها جودة المؤسسات، والبنية التحتية، وتكنولوجيا المعلومات، والاقتصاد الكلي، والصحة، ومهارات سوق الشغل، والقطاع التجاري والمالي، وقطاع الأعمال، والقدرة على الابتكار.

الجدول رقم (05) يمثل مؤشر التنافسية العالمي للجزائر بين سنتي 2012 و2019:

السنة	الترتيب	عدد الدول	المؤشر/(الدرجة7.1)
2013-2012	110	144	3.7
2014-2013	100	148	3.8
2015-2014	79	144	4.1
2016-2015	87	140	4.0
2017-2016	87	138	3.98
2018-2017	86	137	4.07

Source : World economic forum, the global competitiveness reporT (2012-2013), (2013-2014), (2014-2015), (2015-2016), (2016-2017), (2017-2018).

على الرغم من انخفاض الأداء التنافسي في الترتيب سنة 2015 ، إلا أنها حافظت على نفس الترتيب في سنة 2016،حيث احتلت المرتبة 87 من أصل 140 دولة؛ فالجزائر في مرحلة انتقالية من الاقتصاد المعتمد على الكفاءة والفعالية إلى الاقتصاد المعتمد على المعرفة والابتكار، من خلال الاعتماد على محور الاستقرار في مستوى الاقتصاد الكلي ومحور حجم السوق وضعف المحاور الأخرى؛ (علام و سنوساوي، 2018، الصفحات 80-81) وقد تقدمت بمرتبة واحدة فقط لسنة 2018 بحلولها في المركز 92 عالمياً من أصل 140 دولة شملها التقرير، بعدما كانت في المرتبة 93 في 2017.

2. الإصلاحات المؤسساتية المطبقة في الجزائر:

قامت الجزائر بالانفتاح التجاري تدريجيا؛ هذا ما أثار مخاوف من إحتمال زيادة الإستيراد بشكل مفرط وبالتالي إتخذت تدابير لكبح هذا النمو؛ وكون الجزائر ليست عضوا في منظمة التجارة العالمية، وتفرض رسوما جمركية مرتفعة نسبيا، وليس لها علاقات تجارية كبيرة مع البلدان الأخرى؛ وبالتالي يمكن أن يكون لتحرير التجارة دور مهم في مساعدة الإقتصاد كي يصبح أقدر على المنافسة وأكثر تنوعا؛ (صندوق النقد الدولي،

2001) وهذا ما يثير إشكالية كيفية نقل قواعد منظمة التجارة العالمية إلى الإطار القانوني للجزائر؛ (التقرير القطري لدول مجموعة الفيميز، 2006، صفحة 94) كون نظام المنظمة ضمان للمتعاملين الإقتصاديين عند إحترام حقوق الملكية، أكثر شمولا، لضمان إحترام مبادئ وأحكام قانون التجارة الدولية؛ وهو عنصر غائب في حالة الجزائر؛ ومن جهة أخرى ورغم الإصلاحات المنتهجة (الخوصصة، التحرير، تشجيع الاستثمار) الحالة العامة للنمو الاقتصادي لم تكن في المستوى المطلوب نتيجة غياب مناخ الأعمال المناسب، استقرار وانفتاح الاقتصاد الكلي، وجود مؤسسات فعالة، بنية تحتية جيدة، تعتبر هذه العوامل الثلاثة ضرورية لتهيئة مناخ موات للاستثمار ،استقرار الاقتصاد الكلي يعتبر شرط ضروري للنمو، لكنه ليس سوى خطوة أولية، يجب أيضا توفير البيئة التي تحفز الابتكار والنمو بدلا من الأنشطة الريعية ، فالقيام بإصلاحات مؤسساتية عميقة ضروري من اجل ضمان ظهور البيئة أين الفرص الناتجة عن التحرير والتغيرات الهيكلية الأخرى تستطيع أن تحفز النمو؛ ففي غياب المؤسسات الفعالة فان استقرار الاقتصاد الكلي لا يكفي؛ والتحليل الإقتصادي يشدد على دور التغيير المؤسساتي في نوعية الأداءات الإقتصادية للدولة؛ والتي بدونها فتح الأسواق لا يكون ناجحا؛ وأكثر خصوصية؛ (ABBAS, 2009, P. 6)؛ إذن يمكن القول إن المقاييس المؤسساتية تشكل إشكالية في حالة الإصلاحات المطبقة في الجزائر؛ وبالرغم من نجاحها النسبي في إصلاحات الجيل الأول؛ بينما لم تتوصل إلى إنجاح إصلاحات الجيل الثاني هذه الفرضية تعبر عن الصعوبات التي تمت مصادفتها في عملية الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والتي من عدة جوانب تسجل ضمن إصلاحات الجيل الثاني. (ABBAS, 2009, P. 6)؛ وبالتالي المطلوب بناء المؤسسات من أجل الأسواق ولتحقيق ذلك يجب عليها إدراك كل من أهمية المؤسسات؛ والكيفية التي يمكن بها للحكومات بناء مؤسسات؛ ولوضع هذه الرؤى المتبصرة موضع التنفيذ يجب عليها:

- تحديد المشاكل المؤسسية: الخطوة الأولى هي إدراك عدم سلامة المؤسسات هو السبب أي معرفة المؤسسات غير الموجودة أو التي لا تقوم بعملها على الوجه السليم؛
- توفير المؤسسات السليمة: من خلال شروط وهي: (رومين، 2002، الصفحات 48-51)

– لا بد أن تكون المؤسسات متوافقة مع ظروف البلد مثل دخل الفرد، التكنولوجيا، والتعليم...؛

– على الدولة أن تعمل مع القطاع الخاص لترويج الإبتكارات المؤسسية؛

– خلق الطلب على المؤسسات من خلال الإنفتاح التجاري؛

– المنافسة تعزز نوعية المؤسسات ومرونتها،

– القوانين السابقة بإنشاء كم معتبر من المؤسسات؛ كما تم إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامجي الجنوب والهضاب العليا (2014/2010) وبرنامج توطيد النمو الإقتصادي(2019/2015)؛ ولكن الواقع وتخلق الطلب عليها؛ ومع غيابها تغيب المؤسسات الفعالة.

ولم تخرج الجزائر عن هذا النسق حيث حاولت الإنتقال إلى إقتصاد السوق من خلال جملة من التغييرات الهيكلية التنظيمية والمؤسسية أهمها فيما يلي:

- **على مستوى الإطار القانوني**: صدور جملة من القوانين والإجراءات التنظيمية المعززة للقطاع الخاص؛
- **على مستوى الإطار المؤسساتي**: لقد جاءت المعاش بالجزائر يعكس تناميا للسخط الإجتماعي في ظل قطاع خاص عاجز عن المساهمة في النمو الإقتصادي، ما يبرز بجلاء تعثرا واضحا في ترقية القطاع الخاص بنفس وتيرة الجهود المبذولة له وعند هذا المستوى نحصي قبوع الجزائر بين الدولة الحمائية للتجاوب مع الضغط الداخلي من جهة والخوصصة للتجاوب مع الضغط الخارجي من جهة أخرى، ويمكننا تعليل إخفاق قطاع الإعمال الخاص من خلال مشكل التمويل ومزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص (صديقي، 2007، صفحة 198)؛ بالإضافة للمعوقات الإدارية والتنظيمية؛ وتعزز عديد الرؤى الإقتصادية فكرتنا حيث يرى "**Ronald Coase**" (**1992**) أنه "**من المستحيل وجود إقتصاد سوق ذي قيمة دون المؤسسات المناسبة**؛ (ويليامسن، 2009، صفحة 4) **وفي السياق ذاته يعتبر"D. C. North"(1994) أن:"الحكومات هي التي تشكل إلى حد مهم الأداء الإقتصادي لأنها تحدد وتنفذ وتعززالقو انين والقواعد الإقتصادية...لكننا لا نكاد نعرف شيئا عن هذه الحكومات**" (North، 1994، صفحة 366) ؛ وهما رؤيتان تتوافقان إلى حد بعيد مع ما يحدث بالجزائر حيث تقل مستويات الشفافية والإفصاح ما يضاعف مستويات الفساد لخلق عائق هو الأكبر بالنسبة للقطاع الخاص؛ لذا لابد من تنمية القطاع الخاص وضرورة توفير مناخ مناسب للاستثمار.

رابعا. مدى مساهمة الإصلاحات المؤسساتية في الجز ائرفي النمو الاقتصادي (للفترة 2019/2009):

تعتبر الجزائر من أضعف الدول الغنية بالموارد من ناحية الدخل الفردي كما تمتلك نوعية مؤسساتية رديئة؛ ساهمت في وقوعها في لعنة الموارد الطبيعية؛ فالريع البترولي لا زال يمثل أحد المكونات الرئيسية للناتج الخام المحلي وأن النمو خارج المحروقات هشا، بإعتباره منشطا إلى حد كبير بواسطة الإستثمارات العمومية، وأن مساهمة الإصلاحات المؤسساتية ضعيفة؛ أعطى تقرير معهد "هيرتاج" لسنة 2018، الجزائر مجموع نقاط 44.7 من 100 في مؤشر الحرية الاقتصادية، لتحتل بذلك المرتبة 172 عالميا من أصل 186 دولة شملها التقرير، والمرتبة 14 الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ وعلى الرغم من احتفاظ الجزائر بنفس مرتبة السنة الماضية، إلا أنها معدلها انخفض بـ 1.8 نقطة، بسبب تراجعها حسب التقرير في حقوق الملكية

وحرية الاستثمار في مقابل ارتفاع طفيف جدا في حرية الأعمال والفعالية القضائية والحرية النقدية؛ وأشار التقرير إلى أن الدولة مهيمنة على الاقتصاد، وهو نظام موروث عن نموذج النمو للدول الاشتراكية ما بعد الاستقلال؛ كما بلغ النمو الاقتصادي الوطني 2,9% خلال الفصل الرابع من سنة 2018 عوض 4,4% خلال نفس الفترة من سنة 2017؛ وشكل الاستهلاك النهائي للأسر قاطرة لهذا النمو الاقتصادي وذلك في سياق اتسم بالتحكم في التضخم وبارتفاع في الحاجة لتمويل الاقتصاد الوطني؛ وفي دراسة (صندوق النقد العربي، 2018، الصفحات 57-61) لقياس أثر الإصلاحات الاقتصادية على دعم النمو الإقتصادي، لتحقيق هذا الهدف تم تقدير نموذج قياسي يضم مجموعة من المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة في إطار مقطعي وزمني خلال الفترة (2000-2015) باستخدام البيانات المقطعية شملت المتغيرات المستخدمة كل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة كمتغير تابع ومجموعة من المتغيرات المرتبطة بالأنواع المختلفة للإصلاحات الاقتصادية كمتغيرات مستقلة منها نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للإصلاحات المؤسسية؛ وخلصت النتائج إلى ظهور تأثير معنوي للإصلاحات المؤسسية على النمو الاقتصادي وفق علاقة طردية.

خامسا. خاتمة:

عرفت عملية الإصلاح الإقتصادي في الجزائر،عراقيل حالت دون بلوغ الأهداف المسطرة، مقارنة بمستوى التحديات؛ فالمتابع لبرنامج الإصلاح الاقتصادي بمكوناته المختلفة لا يشتمل على الكيفية التي يتم من خلالها ذلك التحول المنهجي فيما يتعلق بتخصيص الموارد بالاعتماد على قوى السوق، كما يخلو من أي تصور للإصلاح والتحول المؤسسي، ودون أن يكون هناك رؤية إستراتيجية لعمل التحول نحو نظام السوق؛ فلازال المشوار طويلا لتحقيق ذلك والتي لا تزال شكلية فقط ولا تعبر فعلا عن التوجه المرغوب.

سادسا. النتائج :

- ✓ العراقيل المؤسساتية منها تكاليف المعاملات المرتفعة، حماية الملكية، عدم إستقلالية القضاء، عبء الإجراءات الحكومية، عدم كفاءة الإطار القانوني، إنتشار الفساد، صعوبة الحصول على التمويل ومشكلة العقار الصناعي؛ هذا العجز المؤسساتي يخلق مناخا غير مواتيا وأيضا غير صحي للنشاط الاقتصادي، ما يفسر ضعف القطاع الخاص وتراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- ✓ الفراغ المؤسساتي المنظم لعملية الخوصصة بسبب العشوائية رغم النسيج المؤسساتي والتشريعي المعتبر ونرجع هذا من جهتنا إلى غياب الإرادة الحقيقية لإحداث التغيير؛

✓ دون بناء مؤسسات على مستوى من المهنية والمسؤولية في مختلف المجالات الإقتصادية والقضائية والتعليمية والسياسية فإن نمو وتطوير المجتمعات لايكون مضمون، بل قد يأخذ منحى عشوائي لا يعكس التوجه المرغوب ولا حتى التنمية المنتظرة.

سابعا. التوصيات والاقتراحات:

أغلب تقارير المنظمات الدولية التي تصدر لتقييم الوضع المؤسسي سلبية حسب أهم المؤشرات المؤسساتية ولذلك نقترح من أجل إيجاد الإطار المؤسسي السليم للإصلاح الاقتصادي ما يلي:

✓ تعديل بعض القوانين والتشريعات التي تؤثر على الاستثمار والمنافسة والتمويل وتشجيع التكنولوجيا؛

✓ تفعيل دور الهيئات التي أقامتها الدولة في مجال مكافحة الفساد والاتفاقيات الدولية المبرمة؛

✓ الشدة في تطبيق القوانين والعدالة من خلال مؤسسة قضائية كفؤة وقوية وفي حسم المنازعات من خلال تأسيس المحاكم الاقتصادية المتخصصة للنظر في بعض القضايا التجارية المختلفة؛

✓ أهمية تبني خطط وطنية لتنويع الهياكل الاقتصادية بالتركيز على القطاعات عالية القيمة المضافة؛

✓ أهمية مواصلة إصلاحات الاستقرار الكلي لمواجهة الصدمات الخارجية ودعم الحيز المالي والإصلاح الهيكلي والمؤسسي والذي يحتاج تنفيذها لسنوات وذلك حتى تؤتي الإصلاحات ثمارها الداعمة للنمو؛

ثامنا. قائمة المراجع:

الكتب:

1. إبراهيم العيسوي. (2001) التنمية في عالم متغير. مصر: دار الشروق.

المقالات:

1. أحمد الكواز.(2011) لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة تنمويا؟ جسر التنمية (44)، ديسمبر.
2. إسلام رومين. (2002). مؤسسات لدعم الأسواق. مجلة التمويل والتنمية (شكل التكامل العالمي).
3. عثمان علام، وصالح سنوساوي. (2018). آليات تفعيل تنافسية الإقتصاد الجزائري على ضوء مؤشرات تنافسية. المجلة العالمية للإقتصاد والأعمال، 4(1).
4. عيسى محمد الغزالي. (2007). نوعية المؤسسات والأداء التنموي. جسر التنمية (62).
5. Abbas, M (2009). L'ccession de l'algérie a l'OMC entre ouverture contrainte et ouverture maitrisée. Note de travail du LEPII (3).
6. Acemoglu, D., Johnson, S., & Robinson, J (2005). Institutions as the fundamental cause of long-run growth. Amsterdam: P.Aghion and S. Durlauf.
7. Aglietta, M., & Moatt, S (2000). Le FMI l'ordre monétaire aux désordres financiers. économica.
8. Albagli, C (2005). L'état, les agents économiques et les régles, mondes en développement. (129), Janvier.
9. Andreff, W (2006). économie de la transition, la transition vers le marche et la démocratie. Récupéré sur la découverte: http://www.numilog.com/ pdf.
10. Andreff, W (2007). Economie de la transition, la transformation des économies planifiées en économies de marche. Bréal.

11. D.C North (1994). Economic performance through time .American economic review, june,.
12. Drahos, P (2005). An alternative framework for the global regulation of intellectual property rights. Récupéré sur CGKD: http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKBN15229K.
13. Dutraive, V (2009). Economic developme and institutions. Revue de la régulation(6/2e semestre).
14. E.berr, & F.combarnous(2005). Le suivi de consensus de Washington, économie applique (Vol. LVIII).
15. Rodrik, D (2001). The global governance of trade as if development really matters. Récupéré sur UNDP: http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKBN15229K.
16. Rodrik, D (2004). Getting institutions right. Harvard University, Kennedy School of Government.
17. Rodrik, D., & Arvind Subramanian(2003). The primacy of institutions(and what this does and does not mean), Finance& Development.
18. Serra, N., & Stiglitz, J (2008). The washington consensus reconsidered: Towards a new global governance. Récupéré sur oxford university press: http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKBN15229K.
19. Wampfler, B (2002). La grande désillusion. Récupéré sur la mondialisation questionnée par j. stiglistz, BIM: http://microfinancement.cirad.fr/fr/news/BIM/BIM-2002/BIM-26-06-02.pdf, juin.
20. Williamson, J. (2000). What should the world bank think about the washington consensus? Récupéré sur The world bank research observer: http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKBN15229K.
21. Williamson, J (2003). Un train de réformes, consensus de washington: un bref et quelques suggestions, finances& développement.

الملتقيات والمؤتمرات والأيام الدراسية:

1. جيمس، وولفنسون و. (2001). الإطار الإنمائي الشامل، دور الحكومات الإنمائي في ظل الإنفتاح الإقتصادي. سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل،2-5ماي، ص ص 85-87.
2. رسي مشري. (2008). المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آلية تفعيله. مداخلة في ملتقى وطني حول التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات. شلف: كلية العلوم القانونية والإدارية، قسم العلوم السياسية.

المذكرات والأطروحات:

1. مليكة صديقي. (2007). برامج الإصلاح الهيكلي وأزمة التحولات في الإقتصاديات الإنتقالية (حالة الجزائر). جامعة الجزائر، الجزائر.

التقارير:

1. البنك الدولي. (2009). من الإمتيازات إلى المنافسة: فك قيود القطاع الخاص في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. واشنطن.
2. التقرير القطري لدول مجموعة الفيميز. (2006). طريق الجزائر للنمو الإقتصادي. منتدى البحوث الاقتصادية.
3. صندوق النقد الدولي. (2001). فحص سلامة الإقتصاد، الجزائر ينبغي أن تحد من الإعتماد على النفط وتنشئ مزيدا من فرص العمل.26جانفي، تم الاسترداد من:

http://www.inf.org/external/arabic/pups/ft/survey/so/2001/INTO12611Aa.

4. صندوق النقد العربي. (2018) دور الإصلاحات الإقتصادية في دعم النمو في الدول العربية.

5. World Bank (2002). World development report.
6. World bank (2004). En evaluation of world bank, investment climate activitiies. Récupéré sur Document of the world bank: http://info.worldbank.org/governance/ october 22.